إبراهيم عيسى رئيساً للمحاجر والمناجم

عبد الحكيم حيدر

عرفته في بدايات حياته الإبداعية كاتباً للقصّة القصيرة. وصحافياً يحاول أن يصعد على كتفي الشيخ متولي الشعراوي ببعض تشنيعاته، وقالوا لي إنّ إبراهيم عيسى يَعدُّ الأوساط الأدبية سوف تهزّ الأوساط كلّها من المحيط إلى الخليج، من أكثر من ربع قرن، وعلى من يجد في نفسه الشجاعة أن يَعُدّه بحوارات أدبية، ولا يهمه أيّ مخاوف من أيّ أحد، شرط أن يُبحر معه ضدّ التيّار، على رأي أديب الشباب محمود عبد الرازق عفيفي الذي ملأ محطات سكّة مترو مصر الجديدة، عن بكرة خالاتها وعماتها، بمقولته الشهيرة "من يسبح معي ضدّ التيّار؟". ولا أعرف الآن في أيّ بحر يعوم الحاج محمود عبد الرازق عفيفي. وأتذكّر أنني أعددت حواراً عن مجلّة "جالبري 68" ساعتها، وكيف مُوِّلت، وعن الأشخاص الفاعلين فيها. أتذكّر منهم الراحل إبراهيم منصور، وساعتها، كنت لا أعرفه شخصاً، أقصد إبراهيم عيسى، وأول ما لفت نظري في مكتبه في مبنى "روز اليوسف"، في قصّة قصيرة منشورة له في جريدة أخبار اليوم، قصّها من الجريدة وثبتها تحت زجاج مكتبه، وكان من ينشر في جريدة أخبار اليوم، ساعتها، التي كان يشرف على النشر فيها الراحل جمال الغيطاني، يُعدّ من العابرين في فرع القصّة القصيرة للناحية الأخرى من البحر، وراء موسى وهارون، المهمّ أنني نِلتُه الحوار بعد ما عرّفته بنفسي، ومشيت، ولم أتكلم في أيّ أمر، على اعتبار أنّ كلامي سوف يُفسد عليّ أمر تلك المجلّة الأدبية، التي سوف تُغيّر خريطة الأدب من المحيط إلى الخليج، وليس أمامها أيّ مصالح أو شلّية أو تابوهات أو نفوذ من أيّ نوع كان، لأنّ إبراهيم هو الذي سوف يتصدّى لكلّ الخصوم، أي خصوم الحرية والشفافية، والمجلّة أيضاً.

مشت سنة أو سنتين، ودخل إبراهيم إلى حقل الرواية بروايته "مريم والتجلّي الأخير"، وماتت المجلّة تماماً في مهدها، وذلك قبل أن يصدر كتبه الفكرية والتنظيرية للدم الذي أراقه الصحافة في معاركهم، بسنوات، كانت الشهرة قد بدأت تزحف بخفّة وراء النجاحات التي حقّقها الآخرون غرباً وشرقاً، بفضل كتاباتهم، وخاصّة محمد شكري في روايته «الخبز الحافي»، وبأوامر المصادرة، وتعسّف الرقابة، وبأنّها تباع في السوق السوداء، بعدما تُرجِمَت إلى اللغات الأجنبية، بالمناسبة، لا أعتبر محمد شكري كاتباً إباحياً أبداً، بل من الموهوبين جدّاً، فقط الرجل كتب بدماء موهبته وخبراته الأليمة، المهمّ أنّ رواية إبراهيم عيسى «مريم والتجلّي الأخير»، في ليلتَيْن، قد صارت مُصادَرةً، ولا أعرف حتّى الآن لماذا؟!. حاول إبراهيم عيسى بعدها أن يكتب الروايات في أذيال الروايات، ولكنّه لم يحدث أن صودرت رواية له، أو التفت إليها أحد، إلى أن عرفت، بعد سنوات، أنّ إبراهيم هو أول من أبلغ عن روايته بنفسه.

مرّت سنوات معدودات، وإذا بإبراهيم يصير رئيساً لتحرير صحيفة الدستور، في إصداريْها الأوّل والثاني، في أوّل تجربة لرئيس تحرير قبل الثلاثين من عمره، وعادة، لا ينال تلك الوظيفة، في مصر، إلا «رجال السلطة»، بعد أن تنال منهم البروستاتة ومرض السكّري وخمس نظارات عمر الواحدة سنوات، وذلك آخر هدية له من السلطة الحاكمة قبل دخول القبر. بعدما أرضى إبراهيم غروره في رئاسة التحرير، وهو في الثلاثين، لسنوات بتمويل الملياردير ساويرس، وكانت تلك هي عقبته الصعبة، انتقل راوياً إلى سيَر الصحابة، كتابةً وتلفزةً وصحافةً، لأبي بكر ولعمر، رضي الله عنهما، ولو مدّ الله في عمر دولارات جهة التمويل لوصل إلى عقبة بن نافع غرباً، وإلى محمد بن أبي بكر في البهنسا، كانت الصورة قد داعبت خياله، وكانت صورة غيفارا خلف ظهره في «الدستور» ما زال لها بريقها أمام الحمّالات، فجأة انتقل إلى الإعلام منظّراً وثوريجياً ومذيعاً وإعلامياً بارزاً، من فوق كوبري قصر النيل في قناة الجزيرة، في عزّ ثورة يناير (2011)، وكانت صحّته كانت عافية من حصانيْ مدخل الكوبري ومخرجه، فجأة نسي ثورة يناير كاملة، وخطابها، وانتقل إلى قناة الحرّة الأميركية، بعدما مزّق صورة غيفارا وباع «الدستور» وقبض ثمنه، فهل يلقى غيفارا سلاحه بأحراش أميركا اللاتينية بقناة دعائية أميركية توجّه إلى مساكين العالم الثالث؟ ثمّ انتقل بخفّة الوائق إلى عدد من القنوات الأخرى، ولم ينسَ، أيضاً، نصيبه من الإذاعة، ثم عاد لرئاسة تحرير «المقال»، وهي الجنين الأول، قبل أن يتحوّل إلى موقع «تكوين» بسنوات، وكانت لبنانه من فقراء، مفكّري الأقاليم لتجديد بنيّة الخطاب الديني.

تونس وملفّ المهاجرين الأفارقة

سمير حمدي

شهدت تونس خلال هذا العقد تغيراً هيكلياً في ملفّ الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، وهو تحوّل ماساوي في بعض جوانبه، خاصّة في ما يتعلق بالأفارقة الوافدين من جنوب الصحراء. ويتميز هذا الملفّ بحقيقتيْن رئيسيتيْن؛ تصاعد الهجرة غير النظامية نحو أوروبا بشكل دائم، خاصّة من قبل مواطني المغرب العربي. وثانياً، استمرار تدفّق الأشخاص من أفريقيا، من جنوب الصحراء الكبرى، الذين يمرّون أو يتوقّفون مُؤقّتاً في الأراضي التونسية، بشكل خلق حالةً من التوجّس لدى السلطات، تجلّت في تصريحات متكرّرة من أعلى هرم السلطة في البلاد. ومواطنو البلدان الواقعة في هذه المناطق، من أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، الفارّين من الصراعات العرقية والحروب الأهلية والأزمات الإنسانية المتزايدة (في السودان والنيجر ومالي ومنطقة البحيرات الكبرى، وأخيراً، في بوركينا فاسو وتشاد)، يخاطرون بحياتهم مرّتيْن. أولاً، عبور مساحات الصحراء الكبرى، بمناطقها الحرام، وعروقها وأراضيها، مُعرّضين لخطر السرقة من العصابات، في طريقهم شمالاً أو أثناء عودتهم إلى ديارهم، ثمّ عبور البحر الذي يفصل أوروبا عن أفريقيا، وهو العبور الذي تُزهق خلاله مئات الأرواح البشرية في كلّ عام.

تُقدّم تونس عديداً من المزايا للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، باعتبارها منطقة عبور للهجرة غير النظامية إلى إيطاليا؛ خطّ ساحلي طويل على بعد مسافة قصيرة من إيطاليا، مقارنة بليبيا، مع شبكة كثيفة من موانئ الصيد الصغيرة، والمحلات التجارية، التي تقع على مسافة ليست بعيدةً من المدن الساحلية الكبيرة؛ بنزرت، وتونس، وسوسة، وصفاقس، وقابس، وتوفير فرص العمل والإقامة لتحضير المعابر البرية إلى إيطاليا. إنّ الكثافة السكانية والتحضّر، والأنشطة البحرية في الجنوب الشرقي التونسي، تسمح بسهولة الحركة، وتنظيم رحلات الهجرة غير النظامية، عبر القوارب الصغيرة التي تغادر الساحل التونسي وتصل مباشرة إلى صقلّية (150 كلم تفصل الرأس الطيّب التونسي عن صقلّية) والجزر الإيطالية الأخرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، في حين أنّ تلك، التي تغادر من موانئ شمال غرب ليبيا، تتبع بشكل عام الخطّ من المياه الإقليمية من شرق تونس للوصول إلى جزيرة لامبيدوزا أو جزيرة لينوزا الإيطاليتيْن.

حشدت أوروبا جهودها كلّها في أعلى المستويات في محاولة وقف الهجرة من الساحل التونسي، وبلغت دروتها بتوقيع مُذكّرة تفاهم بين بروكسل وتونس في 16 يوليو/ تمّوز 2023، يتضمّن أحد أقسامها بنداً يتعلّق بمكافحة الهجرة غير النظامية. ورغم تأكيد الرئيس قيس سعيّد أنّ بلاده لن تلعب دور «حرس الحدود»، إلا أنّ أجهزة إنفاذ القانون التونسية كثّفت عملياتها ضدّ شبكات التهريب وورش تصنيع القوارب المُستخدَمة للعبور، منذ نهاية الصيف الماضي. وكانت لهذه الحملات نتائجها الواضحة، فقد انخفضت أعداد المهاجرين بشكل ملحوظ انطلاقاً من فاسو وتشاد، بخاطرون بحياتهم مرّتيْن. أولاً، عبور مساحات الصحراء الكبرى، بمناطقها الحرام، وعروقها وأراضيها، مُعرّضين لخطر السرقة من العصابات، في طريقهم شمالاً أو أثناء عودتهم إلى ديارهم، ثمّ عبور البحر الذي يفصل أوروبا عن أفريقيا، وهو العبور الذي تُزهق خلاله مئات الأرواح البشرية في كلّ عام.

تُقدّم تونس عديداً من المزايا للأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، باعتبارها منطقة عبور للهجرة غير النظامية إلى إيطاليا؛ خطّ ساحلي طويل على بعد مسافة قصيرة من إيطاليا، مقارنة بليبيا، مع شبكة كثيفة من موانئ الصيد الصغيرة، والمحلات التجارية، التي تقع على مسافة ليست بعيدةً من المدن الساحلية الكبيرة؛ بنزرت، وتونس، وسوسة، وصفاقس، وقابس، وتوفير فرص العمل والإقامة لتحضير المعابر البرية إلى إيطاليا. إنّ الكثافة السكانية والتحضّر، والأنشطة البحرية في الجنوب الشرقي التونسي، تسمح بسهولة الحركة، وتنظيم رحلات الهجرة غير النظامية، عبر القوارب الصغيرة التي تغادر الساحل التونسي وتصل

بطاقتا هُويّة

حلمي الأسمر

حين يقع العميل السريّ في مأزق يهدّد حياته، يضطرّ لإخراج بطاقة هُويّته، التي تثبت انتماءه إلى هذا الجهاز الاستخباراتي أو ذاك. في الحالة الطبيعية، يتعيّن عليه أن تبقى هويته سرّية، لكنه في حالة الخطر الشديد يلجأ إلى إماطة اللثام عن وجهه، ولعل هذا ما فعله انتوني بلينكن، حينما جاء إلى الكنيست الصهيوني ليُعيّد هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، وأعلن بالفم المالئ للبهود الإسرائيليين، في مقرّ وزارة الحرب الصهيونية في تل أبيب، قائلاً: «لقد جئت أمامكم ليس فقط وزيراً لخارجية الولايات المتحدة، ولكن أيضاً يهودياً»، مُنحيّاً جانباً منصبه الرسمي، ربما شكّل إعلان بلينكن صدمة لبعضهم، ولكنه، عند بعضنا الآخر، أكّد حقيقة اجتهد كثيرون، وباستماتة غريبة، في تأكيدها، هي أنّ صراعنا مع المشروع الاستعماري الصهيوني عقائدي ديني وحضاري، نقول المشروع، هنا، لأنّ الكيان محض استثمار غربي مُموّل بالكامل من ميزانيات الغرب لأداء هدف مُعيّن، لم يَعدُ خافياً على أصغر تلميذ في العالم، غرباً وشرقاً، من حقّ بلينكن أن يشهر في وجه الجميع بطاقة هُويّته الحقيقية، أو هكذا يعتقد النظام العربي الرسمي، ومن وراءه، لكن الأمر حين يتعلّق بإشهار أمّة تعدادها نحو مليارَي إنسان هُويّتها، ومدعاة لإشهار سيل من الاتهامات، التي تبدأ بالتعصّب الديني وتنتهي بممارسة الإرهاب، مروراً بطيف واسع من صفات الشيطنة والذمّ والتجريح، أكثر من هذا، ثمّة في الكيان نفسه هَوَسٌ ديني، غير موجود، ربّما، في أيّ كيان على وجه الأرض، هَوَسٌ يبدأ من حشد سلسلة من النصوص التوراتية والتلمودية، التي تؤكّد «حقّ» اليهود في الاستيلاء على فلسطين، وقتل أهلها، وسلب ممتلكاتهم، وحرمانهم من أبسط حقوق البشر، ناهيك عن تغلغل المفاهيم الدينية في كلّ مناحي حياة الكيان، بما في ذلك «حصونهم» التي ترفع شعار العلمانية. ومن أجل ما يختصر هذه المفارقة، بين الدين والدنيا، ما يقوله المُؤرّخ اليهودي إيلان بابيه: «أغلب اليهود لا يؤمنون بوجود إله لكنّهم يؤمنون أنّه وعدهم بأرض فلسطين». وبمعنى أو بآخر، لا يؤمن العلماني اليهودي بإله، لكنه يؤمن بأنّ هذا الإله (الذي لا يؤمن بوجوده) منحه الحقّ في امتلاك أرض ليست له (!) أما رئيس وزراء العدوّ بنيامين نتنياهو، المعروف بعلمانيّته وعدم إيمانه، لا بالدين اليهودي ولا بأيّ دين، فقد بدا أخيراً كأنّه أحد غلاة المتديّنين، فلا يُضيّع فرصة من دون أن يحشو خطاباته بالنصوص المستلّة من التوراة والتلمود، وكتب الشريعة اليهودية، بل إنّه نشر أخيراً صورةً له وهو يرتدي تميمة تسمّى «تيفلين»، اعتاد اليهود المتديّنون وضعها على جباههم. وهذه كلمة تعني العصابة بالعبرية. وهي تميمة تتكوّن من حالتيْن جلديتيْن يهوديتيْن، إحداهما مشدودة تحت الإبط الأيمن ومثبّتة بحزام في مستوى القلب، والثانية تثبّت على الجبهة وتلبس عند الصلاة. وتحوي الشعب المختار نصوصاً من التوراة، أولاهما، العشرة أعداد الأولى من الفصل الثالث عشر من سفر التثنية، وثانيتهما، أرقاماً من الفصلين السادس والحادي عشر من سفر الخروج، مكتوبة بالعبرية أو السريانية بالحبر الأسود المنظّف (!)، وهي مخصصة للذكور من عمر 13 عاماً فما فوق. كلّ ما يفعله قادة الكيان، ومن يناصره، مفهوم وعادي، وربّما يعتبره بعضهم من حقوقهم، لكن حينما يتعلّق الأمر بهوية المسلم فالأمر ينتقل إلى موجة أخرى مليئة بالاتهامات والشيطنة، علماً أنّ إعلان بلينكن، وشعوذات نتنياهو، وباقي جوقة حاخامات السياسة والتديّن المُختلَق، سواء في الكيان أو في عالم التديّن الإنجيلي المُتصهين، هي بالنسبة للمسلم المؤمن معلوماتٌ تندرج تحت بند «المعلوم من الدين بالضرورة»، فهي بداهاتٌ ومسلّماتٌ لا نقاش فيها، ولا يعني هذا أنّ المسلم مُنفصلٌ عن واقعه، ولا يُفرّق بين «آخر» متديّن يناصبه العداء، ويحشد كلّ معتقداته لتبرير جرائمه في حقّ الإسلام والمسلمين، و«آخر» يعتنق ديناً مغايراً، مسيحياً أو يهودياً، أو غير ذلك من أديان ومعتقدات، لا يناصبه العداء، بل يعتبر نفسه شريكاً مسالماً في الوطن، أيّ وطن، فالمسلم الذي يعرف أصول دينه يُفرّق بين «الآخريْن»، ولا أبْلغ، هنا، مما فعله الزعيم الوطني السوري فارس بيك الخوري، وهو من مسيحيي سورية، كي يردّ على رسالة الجنرال غورو، التي خاطب فيها مسيحيي سورية محاولاً استمالتهم إلى جانب فرنسا، والادعاء بأنّ القوات الفرنسية جاءت إلى البلاد كي تدافع عن مسيحيي الشرق. فما كان من الزعيم الوطني إلا أن دخل الجامع الأموي واعتلى المنبر، وخطب في المصلّين المسلمين قائلاً: «إذا كانت فرنسا تدّعي أنّها احتلت سورية لحمايتنا نحن المسيحيين من المسلمين، فانا كمسيحي كمسيحي من هذا المنبر أشهد أنّ لا إله إلا الله». وكذا فعل الأديب اللبناني الأشهر جبران خليل جبران، حين كتب: «أنا مسيحي ولي الفخر بذلك، ولكنني أهوى النبيّ العربي وأكبّر اسمه وأحبّ مجد الإسلام وأخشى زواله، ومهما اقصتني الأيام عن بلادي أظلّ شرقيّ الأخلاق، سوري الأميال، لبناني العواطف». هكذا كتب جبران قبل ما يزيد عن مائة عام في مهجره في أميركا.

> حين تُشهر هويّتك يهودياً، فأنت بالضرورة أعطيت خصمك حقّ إشهار هويته مسلماً، وهي هوية ليست موجّهة لعداء الدين الآخر

بالعربي الفصيح، حين تُشهر هويتك يهودياً، فأنت بالضرورة أعطيت خصمك حقّ إشهار هويته مسلماً، وهي هوية ليست موجّهة لعداء الدين الآخر، يهودياً كان أو مسيحياً، بل لمن يتّخذ من هذيْن الدينيْن عباءةً لمحاربة الإسلام والمسلمين، فقد عاش اليهود والمسيحيون في كنف الإسلام مُعزّزين مُكرّمين وما زالوا، وهنا يمكن فهم سرّ العداء المتوحّش لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، تحديداً، باعتبارهما فصيلتيْن اعادا إحياء مفردة إسلامية أصيلة، حاولوا تشويه صورتها بشتّى السبل، وهي فريضة الجهاد. يعني: أيّها المسلم، كن ما شئت، لكن لا تكن مسلماً مؤمناً، أما نحن اليهود فمن حقّنا أن نكون يهوداً ونحاربك بدينك. أمّا بدينك، فالمفروض أن يكون طقسياً للتعبّد الفردي، مُجرّداً من كلّ معاني الفخر والعزّة والكبرياء والكرامة، وهذا يُفسّر العداء الهيكلي، بغرفتيْه ولجانه، يستنكر الدعوة شبه المُعلنة التي أطلقها غراهام إلى إسرائيل باللجوء إلى الأسلحة النووية في غزّة؟ هل ثمّة ردّة فعل حقيقية، غاضبة، صدرت عن أيّ من السفارات العربية على الأقلّ، دعك من جامعة الدول العربية، يطالب غراهام أو مجلس الشيوخ الأميركي بسحب تصريحاته هذه أو الاعتذار عنها؟ باستثناء بيان حركة حماس المندّد بالتصريحات لم نقرأ بياناً واحداً لأي دولة يطالب الخارجية الأميركية بالنأي بنفسها، وبالمؤسّسات الأميركية، عن مثل هذه الدعوات الشائنة، وحتّى وكالة رويترز، التي سارعت إلى تطيير برقية إخبارية تتضمّن ردّ السفارة الإسرائيلية لدى الفاتيكان، لم تجد ضرورة من أيّ نوع أو درجةٍ لتضمين أيّ تقرير عن ردّة فعل «حماس» جملةً واحدةً تُفيد بأنّها حاولت الحصول على تعليق من رئيس مجلس الشيوخ أو الخارجية الأميركيتيْن على تصريحات غراهام فتعذّر عليها ذلك. ألا توجد مدوّنة أخلاقية، من أيّ نوع، يحتكم إليها المُشرّعون الأميركيون؟ ألا توجد لائحة عقوباتٍ تتضمّن التقريع اللفظي على الأقلّ؟... بعد أيام قليلة فقط، من هجمات السابع من أكتوبر (2023)، سارع غراهام لوصف ما حدث بالحرب الدينية، ودعا إسرائيل إلى تسوية المكان (غزّة) بالأرض، وبعد نحو شهر، سُئل عما إذا كان هناك حدّ يمكن أن تقبل به واشنطن (وليس إسرائيل)، لعدد الضحايا في غزّة، فأجاب بالنفي القاطع. في عام 2008، بعد حرب شنّتها إسرائيل على لبنان (2006)، أرسى غادي آيزنكوت، وكان قائداً للجبهة الإسرائيلية في الشمال، ما أصبح يُعرف بعقيدة أو استراتيجية الضاحية، بعد أن نفّذها فعلياً خلال الحرب على لبنان، وتقوم على تسوية الأماكن بالأرض، وعدم الاكتفاء بالأهداف العسكرية، بل ضرب الحواضن الشعبية أيضاً، وتدميرها، أيّ تحويل كلّ شخص وأيّ مكان في أرض «العدوّ» إلى هدفٍ مُعلن، من دون تمييز بين ما هو مدني وعسكري، إذ لا مَدنيّ في عقيدة الضاحية.

جورجيا القوقازية وصراع المستقبل

باسل الحاج جاسم

رغم مظاهرات حاشدة لأسابيع، ضدّ قانون «التأثير الأجنبي» أو «العملاء الأجانب»، تبنّى، أخيراً، برلمان جورجيا؛ الجمهورية الواقعة جنوب القوقاز، مشروع القانون، وصوّت النواب خلال القراءة الثالثة والأخيرة بغالبية 84 صوتاً مُؤيّداً، في مقابل 30 صوتاً معارضاً على مشروع القانون، وسيُلزم هذا التشريع أيّ منظّمة غير حكومية أو مؤسسة إعلامية تتلقّى أكثر من 20% من تمويلها من الخارج بالتسجيل، باعتبارها «منظّمة تسعى إلى تحقيق مصالح قوة أجنبية».

ورفض المتظاهرون، فترة طويلة، مشروع القانون المثير للجدل، الذي يُؤيّده الحكومة، وتعرّض لانتقادات الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي، إذ يقول منتقدو النصّ إنّه مُستلهَمٌ من القانون الروسي بشأن «العملاء الأجانب»، ويهدف إلى إسكات المعارضة، وقد يُؤثّر على طموح البلاد في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تُؤكّد الحكومة أنّ هذا الإجراء يهدف إلى إجبار المنظّمات على إظهار قدر أكبر من «الشفافية» في ما يتعلق بتمويلها.

كما نددت المعارضة بمشروع القانون، ووصفته بأنّه «قانون روسي»، لأنّ موسكو تستخدم تشريعات مماثلة لقمع وسائل الإعلام الإخبارية المستقلة، والمنظّمات غير الربحية، والناشطين الذين ينتقدون الكرملين، بينما تقول الحكومة إنّ مشروع القانون ضروريّ لوقف ما تعتبره نفوذاً أجنبياً ضارّاً على سياسة البلاد، ولمنع جهات أجنبية، غير محدّدة، من محاولة زعزعة استقرارها، وأنّه على غرار تشريع أميركي أُقرّ في ثلاثينيات القرن الماضي.

تشهد جورجيا منذ فترة طويلة استقطاباً سياسياً حاداً بين الحزب الحاكم «الحلم الجورجي» والمعارضة، وساهمت هذه التوترات في تأجيج الغضب الشعبي ضدّ مشروع القانون، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية، إذ يعاني الاقتصاد الجورجي من ركود، مما زاد من الاستياء العام، وساهم في شعور البعض بأنّ الحكومة لا تهتم باحتياجاتهم. يُشكل قانون «العملاء الأجانب» تحدّياً كبيراً للديمقراطية في جورجيا، ويعتمد مستقبل البلاد على كيفية تعامل الحكومة مع هذه الأزمة، وفشلها في معالجة مطالب المحتجّين، قد يجعلها تواجه المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار، مما يُهدّد مستقبل البلاد وتطلّعاتها الأوروبية. والمضي قدماً في خطط الحكومة قد يفقدها دعم الغرب، وأكّد متحدّثٌ باسم الاتحاد الأوروبي أنّ اعتماد هذا القانون سيشكّل «عقبة خطيرة» أمام انضمام جورجيا إلى الاتحاد.

يُثير هذا القانون قلقاً واسعاً بين أوساط الشعب الجورجي، لأسباب مُتعدّدة، مشروع القانون على تصنيف المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإعلامية، التي تتلقّى أكثر من 20% من تمويلها من جهات خارجية «عملاء أجانب»، ويرى منتقدو القانون أنّ ذلك سيُستخدم أداةً لقمع المنظّمات المستقلّة، وتقييد حرّية التعبير، بالإضافة إلى مخاوف من تأثيره على العلاقات مع الغرب، وتخشى جورجيا، التي تسعى جاهدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من أن يؤدي هذا القانون إلى عرقلة تقدّمها على مسار التكامل الأوروبي، ويُنظر إلى القانون على أنّه خطوة نحو روسيا، التي تستخدم تشريعات مماثلة للحدّ من نفوذ المنشقّين أو المعارضين للكرملين، وسبق أن حثّت الولايات المتحدة جورجيا على «الاختيار بين قانون على نمط الكرملين وتطلعات الشعب».

ويُعاني مشروع القانون الجديد من غموض المصطلحات، وعدم وضوح في تعريف «العملاء الأجانب» ونطاق تمويلهم الخارجي، مما يُثير قلقاً من إمكانية استخدامه بشكل تعسفي لاستهداف أي منظمة أو فرد ينتقد الحكومة، وادان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مشروع القانون، مُحذرين من تأثيره السالب على الديمقراطية وحقوق الإنسان في جورجيا. ويرى كثيرون أنّ تبني القانون هو محاولة من قبل الحكومة الجورجية لتقويض العلاقات مع الغرب، وإعادة البلاد إلى مجال النفوذ الروسي، ومن المرجّح أن تنظر روسيا إلى الاحتجاجات، في حال استمرارها، على أنها فرصة لتقويض نفوذ الغرب في جورجيا، وقد تُحاول استغلال الوضع لزيادة تأثيرها على البلاد. صحيح أنه لم يصدر عن موسكو أيّ تعليق رسمي على مشروع القانون، لكن يُعتقد أنّها تدعمه سرّاً، إذ يتماشى مع جهودها لتعزيز نفوذها في المنطقة. يرتبط الصراع الجاري بتوترات جيوسياسية أوسع، فتسعى جورجيا إلى التوازن بين علاقاتها مع روسيا والغرب، وتعتبر روسيا جورجيا ضمن مجال نفوذها، بينما تسعى جورجيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (ناتو)، ولا تزال الأوضاع في جورجيا متقلّبة، ومن الممكن أن تستمر الاحتجاجات، مع احتمال تصاعد حدّة التوتّر، ولا سيما مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، إذ تمرّ جورجيا بمرحلة حسّاسة، فمن المقرّر أن تُجرى انتخابات تشريعية في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، يُنظر إليها على أنّها اختبار مهمّ للزعماء الحاليين.

> تشهد جورجيا استقطاباً سياسياً حاداً بين الحزب الحاكم والمعارضة، وساهمت التوترات في تأجيج الغضب الشعبي ضدّ مشروع القانون

(كاتب عربي في أستانة)

العصر الذهبي اللبناني كان أصله عربياً

دلال البزري

الجحيم اللبناني الراهن تربةٌ خصبةٌ لمشاعر النوستالجيا. الأيام الخوالي تحتلّ مكان الصدارة في مخيّلة اللبنانيين. وكلما تعاظمت محنتُهم، كبرت هذه النوستالجيا، وتمدّدت، لتتحوّل إلى نوع من التاريخ الشفهي لما كان عليه حالهم قبل ابتلائهم بما هم مبتلون به الآن. للنوستالجيا بعض الحقّ، فمن منّا لا يحلم بهواء الماضي النظيف، ونسائه ورجاله، وطعامه ومنازله وشوارعه، بصحافته وسينماته ومسارحه ومقاهيه ومطاره «الدولي»، على الا يخلط بين حنينه إلى طفولته وشبابه، والاثنان جميلان في كلّ الأحوال، بين الاثنيْن، إذاً، وبين الحنين إلى مجمل ما كان، وإلا تحوّل المُشتاق إلى مُؤزّع غير رقيق للحقبة، يُسقط عليها أمنيات، وربّما أيضاً، مشاريع مستقبلية وهمية.

عن أيّ حقبة نتكلم بالضبط؟ ليس عن التي غطّت الحرب الأهلية (1975)، ولا التي تلتها، أي الحكم السوري وتسميته الرسمية «وصاية»، وقد استمر 15 سنة، بعد نهاية هذه الحرب، وشرعيته القائمة على دعم مقاومة حزب الله من أجل تحرير فلسطين، ولا من بعده «تحكّم» حزب الله، الذي بدأ فور انتهاء «الوصاية»، وما زال مستمراً حتّى الآن، يقرّر بمفرده خوض الحروب أو وقفها، بناء على توجيهات المرجع الإيراني. إنّها المُدّة بين بداية الخمسينيات واندلاع الحرب، أي أن عمرها لا يتجاوز 17 عاماً (1950 - 1975). خلال هذه السنوات القليلة، كانت بيروت مركزاً محورياً للتجارة العالمية، والأسواق المالية العربية، ومركزاً للنقل البحري والبرّي، ومركزاً للترفيه وللتربية والفن والموضة، ومقرّاً لعديد من الشركات المتعدّدة الجنسيات... إلخ.

ما هي نقطة انطلاقته هذه؟ فلسطين ومصر. قبل النكبة الفلسطينية، كانت شركة أرامكو قد قرّرت بناء خطّ أنابيب للنفط يصل السعودية بميناء حيفا الفلسطيني. ولكن من بعدها، تغيّرت الوجهة، وقرّرت الشركة تحويل الأنابيب إلى جنوب لبنان، على بعد خمسين كلم من بيروت، فكانت ما تُعرف بمحطة الزهراني. وفي الوقت نفسه، وللأسباب نفسها، كانت شركة برّول العراق تختار طرابلس (شمال لبنان)، لتكون بديلاً من حيفا، ميناءً لإيصال النفط إلى الخارج. في الوقت نفسه، بعد عامين على بداية الخمسينيات، كان انقلاب الضبّاط الأحرار، وهروب عدد كبير من رجال الأعمال والمصرفيين والصنّاعيين، المصريين والشوام (ذوي الأصول اللبنانية السورية)، والأجانب، من إجراءات التأميم، وغالبيتهم اختارت لبنان. بيروت كانت تناسبهم لما تتمتّع به من قدرات لمرفئها ومطارها، وحرّية اقتصادها، وقلّة بيروقراطيتها، وحرارة الاستقبال اللبناني لتجّارها ورجال أعمالها (قارن بين استقبالها لهم، واستقبالها للاجئين الفلسطينيين الذين بفضل نكبتهم انطلق اقتصادها).

ولبنان وريث المدارس والإرساليات الأجنبية والمطبعة واللغات المتعدّدة، وحرّية حركة أبنائه، والطائفة المسيحية الرائدة في التحرّر الاجتماعي قبل كتابات سيمون دي بفوار ورايخ. بيئة تيسّر أنواعاً من الأنشطة الذهنية، أيضاً، دور نشر، صحافة، مجلّات، مراكز أبحاث، اتجاهات شعرية ونثرية جديدة، فنون على أشكالها، يأتي تمويلها من جهات عربية مُتضاربة، متناقضة، وكلّ شطارة الباحث عن ممولٍ هي تقديم مشروعه بما يقنع الزعيم الداعم. هكذا، مثلاً، كنت ترى تنافساً بين معمّر القذافي وصدّام حسين على تمويل هذا أو ذاك، من أصحاب الطموح، في تأسيس شيء ثقافي إعلامي مطبعي. هذه الفترة بالذات هي «الضاربة»، بعيشها اللبنانيون، بمن لم يعايشها، بالقدر الأكبر من الحنين. هي المكرّسة على أنّها «الذهبية» الأصلية، وموضوعات الحنين الأخرى ليست سوى تفرّع منها، أو تقليد بائخ لها. ولكن، أيضاً، على هامش هذا الازدهار، كانت العيوب قاتلة؛ نظام طائفي مُعلّب، معروفة نتائجه سلفاً لمصلحة طبقة حاكمة مُؤلّفة من تجّار وإقطاعيين وزعماء طوائف، أو الثلاثة معاً. كلما لمعت بحبوحته، ازداد عدد المتضررين منها، وهي مُنفلتة من عقالها. فحرمان مناطق الأطراف المُهمّشة، المعدومة، شمالية وجنوبية. وعجز الأحزاب التغييرية، اليسارية والإسلامية، عن تحقيق أي تبديل في موازين الطوائف والطبقات. صعود فكرة «حرب التحرير الشعبية» من أجل فلسطين، بعد فشل الجيوش العربية، وتشكّل الفصائل الفلسطينية المُسلّحة، والتلاقي اللبناني الفلسطيني على إسقاط هذه الطبقة، وتلاحم هموم المُهمّشين، طائفياً وطبقياً، مع أهداف تحرير فلسطين. ثمّ نهاية الحرب، حكم حافظ الأسد مباشرة، ومن دون اقنعة (وقد سمي هذا الحكم «وصاية»)، فكانت 15 سنة أخرى من الاستلاب اللبناني، من انتزاع حقّ اللبنانيين في تقرير مصيرهم. خرج الجيش السوري من لبنان، وورثه

ساحة البرج، بيروت، 1969 (Getty)

حزب الله، الذي عاد وشكر الأسد الابن على تسليمه لبنان. وكان ردّ الجميل بأن دخل مسلحو الحزب سورية، دفاعاً عنه. ولكنّه، أخيراً، يبدو كمن خرج من عباءته، يخوض حرباً لا يريدها اللبنانيون، يضبطها على الساعة الإيرانية، فيعفي المآلي من خوض حرب صريحة ضدّ إسرائيل، ليتقزّر على ضوئها اسم البلد المسيطر على المنطقة، أو صاحب الحصة الأذكى في غنائم الحرب على فلسطين.

ولبنان بدوره واقع تحت سابع أرض، انهيار مؤسساته، وحزبه المسلح البديل عن دولته، لصوص كبار وصغار، قابضون على اقتصاده ومعاشه وطرقه، دخان المازوت المتصاعد فوق مدنه، يوميات القهر مع مصارفه التي نهبت أموال مواطنيه، خراب وفوضى و«سينيكية» باتت جزءاً من شخصيته، وطفشان نحو بلاد بعيدة أو قريبة، وبُعد مكان الهجرة بحجم يأس المهاجر إليها. لبنان، هذا، كيف لا يصنع في خياله عصراً ذهبياً يخفّف عنه وجع الساعة الراهنة، لا محدودية الساعة؟ طبيعي في هذه الحالة أن تكون النوستالجيا مُزمنة للروح المعذّبة الضائعة، وسط الخرابة هذه. ولكن، أولاً، المغالاة في تلميع العصر الذهبي بلغي اسباب تكوّنه، وبسهل إحالته إلى «العبقرية» اللبنانية. إنّه عصر عربي فلسطيني. عندما سقطت فلسطين، كانت نقطة الانطلاق (إذ ما كان يمكن أن ينقلب جمال عبد الناصر على الملك فاروق لولا فشله في حربه الأولى ضدّ إسرائيل الناشئة). وعندما أعيد إحياء القضية الفلسطينية كانت نقطة تفجير، وبعدها السوري: نقطة ابتزاز، والإيراني: نقطة موت أو حياة. في النهاية، النوستالجيا ليست أداة تاريخ، ليست مشروعاً للسياسة، ولا منطلقاً مفيداً لبناء مستقبل ما، أو استيعاب حاضر مريب. صحيح أنّها تصبّب شعوباً ومجموعات ليعثروا بواسطتها عن ضيقهم مما يعيشونه في حاضرهم، لكنّ النوستالجيا فعل شخصي، فردي، زبدته ما عاشه صاحبها مباشرة، من طفولته وشبابه، وما بعد شبابه إذا طالَ عمره. إنّها الذاكرة الخاصة مع حاضرها. أمرٌ آخر، محيطنا العربي، السوري الفلسطيني المصري، هو في حالة تفاعل دائمة مع لبنان ودواخله. بالإيجاب كما رأينا، وبالسلب كما بلغنا. أي أننا لا نستطيع أن نغمض أعيننا على واقعنا المباشر إذا لم نضمّ إلى «إطار» مُخيلتنا كلّ هذه البقعة الممتدة من ش

في خضمّ حرب غزّة... ثمّة فرصة لاستعادة سورية

مروان قبلان

يُتَوقّع أن تسيطر تداعيات العدوان الإسرائيلي المستمرّ على قطاع غزّة على مجريات القمّة العربية الـ33، التي تُعقَد اليوم الخميس (2024/5/16)، في البحرين، فالمُصاب في غزّة عظيم، مع سقوط نحو 6% من أهلها بين شهيد وجريح (130 ألفاً تقريباً)، وتدمير نحو 70% من مساكنها، وتهجير 90% من سكّانها، وعدم وضوح ترتيبات اليوم التالي للعدوان، وموقع/ دور العرب فيها. مع ذلك، سوف تفرض قضايا عربية أخرى نفسها في القمّة، بحكم الضرورة، مثل الوضع الإنساني المتفاقم في السودان نتيجة الحرب، والفوضى المستمرّة في ليبيا، والموت البطيء لسورية، التي أدار العرب ظهرهم لها بعد التدخّل العسكري الروسي في نهاية 2015، قبل أن تعود إلى دائرة اهتمامهم من بوابة دفع البلاء (مكافحة المُخدّرات وتهريب السلاح، وحلّ أزمة اللجوء... إلخ)، عبر مبادرة «خطوة مقابل خطوة»، التي أطلقها العاهل الأردني عبد الله الثاني من واشنطن في يوليو/ تمّوز 2021، وأسفرتْ، بعد دخول السعودية على خطّها، عن عودة النظام إلى جامعة الدول العربية، وتشكيل لجنة اتصال عربية لمتابعة تنفيذ بيان اجتماع عمّان في الأول من مايو/ أيّار 2023، بشأن حلّ الأزمة السورية. لكنّ الاهتمام بسورية عاد وتراجع، حتّى قبل «طوفان الأقصى» والحرب الإسرائيلية على غزّة، لأسباب مُختلفة، منها عدم قدرة النظام، أو عدم رغبته، في تنفيذ الجزء المتعلق به من «الصفقة»، وهو كبح تصنيع المُخدّرات وتهريبها، والحدّ من الوجود الإيراني في سورية، واتخاذ خطواتٍ تُساعد في تحريك مسار الحلّ السياسي، مثل استعادة بعض اللاجئين، وإطلاق سراح المُعتقَلين، والكشف عن مصير المفقودين، ما تسبّب بنوع من الإحباط لدى الطرف العربي. الطرف العربي، بدوره، بدا عاجزاً عن تقديم ما كان يطمح النظام إليه من مساعدات اقتصادية عاجلة، تحول دون انهيار الوضع العام في مناطقه نتيجة إفلاس الدولة، ونضوب مواردها كلّها، بعد سنوات من الحرب، وذلك لعدم قدرة الطرف العربي على تجاوز قانون قيصر، وغيره من العقوبات الأميركية المفروضة على سورية.

بناء عليه، سيطر الجمود على المسار العربي مع سورية، وتأجّل اجتماع لجنة المتابعة العربية في بغداد، والذي كان مقرّراً في السابع من مايو/ أيار الحالي، نتيجة ما قيل عن انشغالات عربية بسبب حرب غزّة والتحضير لقمّة المنامة.

لكنّ الانطباع السائد أنّ حرب غزّة تُهمّش الموضوع السوري، وتُضعِف من إلحاح الحاجة إلى التعامل معه، هي قراءة معكوسة للواقع، فليس هناك مكان آخر في الإقليم بعد غزّة، بما فيه لبنان، تأثّر بالحرب كما سورية، رغم «هدوء» جبهتها مع إسرائيل. لا، بل يُعدّ «الهدوء» السوري الموصوف أحد أهم نتائج حرب غزّة في الإقليم، إن لم يكن أكثرها أهمّية على الإطلاق، ففي تلك الحرب وجد النظام السوري ضالّته لإعادة تعريف

> من غير الواضح ما إذا كانت التغييرات التي يجريها النظام في سورية في بنيته الأمنية والسياسية تهدف إلى توجيه رسائل إلى الخارج باستعداده لتسوية من نوع ما

> عندما سقط العراق، سقط المشرق العربي، وعندما سقطت سورية مع العراق سقط العرب، كلّ العرب

علاقته بـ«محور المقاومة»، وتأكيد نوع من الاستقلالية في قراره عنه، بعد أن ظلّ يعتبر نفسه جزءاً أصيلاً منه. ومن بين كلّ أطراف «محور المقاومة»، من رأسه في إيران إلى ذيله في مليشيات الحشد الولائي في العراق، مروراً بحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، انفرد النظام السوري في تجنّب التورّط عسكرياً في حرب غزّة (إيران تورّطت مُكرهة). قد يكون غضب النظام السوري من موقف «حماس» المُؤيّد للثورة السورية في بدايتها لعب دوراً في تحديد موقفه من الحرب في غزّة، لكنّ الأمر أبعد من مُجرّد مشاعر غضب لا تصلح لتفسير موقف سياسي بهذه الأهمية، فالنظام الذي التزم الصمت تجاه اتفاقات التطبيع «الإبراهيمية» عامي 2020-2021، وجد في حرب غزّة الفرصة التي كان ينتظرها لإعادة تقديم نفسه شريكاً براغماتياً، متمايزاً عن بقية حلفائه في المحور، وهو مستعدّ، من ثمّ، أن يذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه «واقعية» إيران وحزب الله في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في عام 2022، واستئناف ما انقطع بسبب الثورة (مفاوضات السلام التي كادت تنتج اتفاقاً سورياً إسرائيليا في مارس/ آذار 2011، بشهادة المبعوث الأميركي فريدرك هوف). لكنّ هذا ليس الأكثر أهمّية في القصّة، بل المؤشّرات التي تتزايد على أزمة الثقة المتفاقمة مع إيران، بحسب التسريبات التي أخذت تصدر بشكل مُتواتر عن دوائر في النظام، وتنعكس تبرّماً مُعلناً لدى قاعدته الشعبية من نفوذ إيران وحضورها في سورية. والواقع أنّ المُؤشّرات ما فتئت تتزايد على وجود أزمة مكتومة في علاقة النظام بحليفه الإيراني، منذ اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في مطار بغداد، قادماً من دمشق، وتعاظمت مع انتهاء المواجهات العسكرية الكبرى عقب توقيع اتفاق الخامس من مارس/ آذار 2020 بين روسيا وتركيا، والذي «جمّد» حملة عسكرية كان النظام يُعِدُّ لها ضدّ منطقة «خفض التصعيد» الأخيرة في إدلب، ثمّ فتْح الإيرانيين ملف الديون، التي تقدرها طهران بنحو 50 مليار دولار (النظام يرفض هذه الأرقام)، واللغط الذي أحاط بزيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى دمشق لتحصيلها، وأجّلت من ديسمبر/ كانون الأول 2022 إلى مايو/ أيار 2023، بسبب ما شاع حينها عن خلافات بشأن امتيازاتٍ سعت إيران لانتزاعها في مقابل ديونها، عبر استملاك جزء كبير من أصول الدولة السورية، وتسريب النظام السوري رفضه لها إلى الإعلام. لكن هذه التباينات أخذت، منذ حرب غزّة، تتحوّل إلى شكوك مُعلَنَة، عبّرت عنها صحيفة جمهوري إسلامي الناطقة بلسان المُرشدِ، على خلفية نجاح إسرائيل في استهداف رؤوس الحرس الثوري في سورية، وكان آخرهم مسؤول فيلق القدس في بلاد الشام، اللواء محمد رضا زاهدي، ونائبه. وكانت «رويترز» قد نشرت تقريراً، بعد مقتل مسؤول الدعم اللوجستي في الحرس الثوري الإيراني، العميد رضا موسوي، في هجوم إسرائيلي، أواخر ديسمبر/ كانون الأول 2023، طاول معقل المليشيات الإيرانية في ضاحية السيدة زينب في جنوب دمشق، نسبته إلى ستّة مصادر إيرانية وسورية، تحدّث عن بدء إيران بسحب الجزء الأكبر من ضبّاطها في سورية، والتكتم على حركة المُتَبقّين منهم «بعد أن لم يتبقَّ مكان آمن لهم في سورية».

إلى جانب ظلال الشك التي أخذت تُخيّم على علاقة دمشق بطهران، من غير الواضح ما إذا كانت التغييرات التي يجريها النظام في بنيته الأمنية والسياسية تهدف أيضاً إلى توجيه رسائل إلى الخارج باستعداده لتسوية من نوع ما، مع أنّ الخطاب الرسمي ما زال يوحي بغير ذلك. في كلّ الأحول، من المُحتمَل أن تكون حرب غزّة قد فتحت ثغرةً في جدار الأزمة السورية، ليس فقط من خلال تقديم فرصة للنظام لبذل محاولة (من غير الواضح نسبة نجاحها) للفكاك من «شبكة العنكبوت» الإيرانية، لكن أيضاً، بفعل تغيّر موازين القوى على الأرض بين القوى الإقليمية المتنافسة في الساحة السورية. فبحسب المُعطيات، أضعفت الحرب الوجود العسكري الإيراني في سورية مع استمرار سحب ضبّاط الحرس الثوري بفعل الضربات الإسرائيلية، وتبدّد ثقة الإيرانيين في المجتمع المحلّي وبالنظام السوري. إسرائيل تبدو، من جهتها، مُنهكَةً ومُستنزَفةً بسبب الحرب الأطول في تاريخها، وتعيش في خضمّ أزمة سياسية غير مسبوقة يُرجَّح أن تشغلها عن استمرار العبث بسورية في المدى المنظور، في حال استمر إضعاف النفوذ الإيراني فيها. حزب الله مشغول هو الآخر بوضعه المُهدَّد في لبنان، ولن يأمن ضربة كبرى قبل التوصّل إلى اتفاق مع إسرائيل بشأن ترتيبات الأمن على الحدود (قد تشمل هذه المرّة ترسيم الحدود البرّية، بعد ترسيم الحدود البحرية). تركيا تتطلّع، بعد الهزيمة الكبرى التي لحقت بحزب الرئيس أردوغان في الانتخابات المحلّية، إلى ترتيب أوضاعها الداخلية، وفي مقدمتها أزمة اللاجئين، وكذلك تفعل أوروبا في ضوء المخاوف من تدهور أوضاع دول الجوار المُستضيفَةِ للاجئين، واحتمال أن تؤدي إلى أزمة لجوء جديدة تُفجّر الاتحاد الأوربي من الداخل. روسيا أيضاً مُستنزَفَةٌ ومشغولةٌ بصراعها مع الغرب في أوكرانيا، ولا تملك الموارد أو الوقت لسورية وأزمتها. وفيما تبدو سورية آخر هَموم الصين اليوم، تدخل إدارة جو بايدن ما يسمّى، في أميركا، وضع «البطّة العرجاء»، وهي مرحلة من عدم اليقين تسبق الانتخابات، وتستنزف كلّ الطاقات. سورياً، الكلّ منهك ومُدمّر. النظام غير قادر على الاستمرار بالنهج نفسه وبالطريقة نفسها، رغم المكابرة، ولعبة الوقت التي أتقنها عبر العقود تعمل هذه المرّة في غير صالحه، إذ لن يحتمل السوريون شتاءً قارساً آخرَ جديداً في ظلّ أزمة مالية عالمية أخرى تلوح في الأفق، وتُهدّد النزر اليسير من المساعدات التي تتلقاها سورية. وضع المعارضة، ومناطقها، ليس أفضل كثيراً، وقد غدت أكثر واقعية وأكثر استعداداً للحلّ، بانتظار أن يسري ذلك على النظام أيضاً. وحدهم العرب في وضع يسمح لهم باستثمار الفرصة التي منحتها تضحيات غزّة لسورية، ومن مسؤوليتهم، ومن مصلحتهم أيضاً، التحرك فوراً لاغتنامها عبر إطلاق مسار سياسي جديد بقيادة عربية لحلّ القضية السورية قبل أن تتغير الظروف وتستردّ القوى الإقليمية والدولية المؤثرة أنفاسها، وتعود إلى العبث بها، أو تتوصّل إلى صفقة تتقاسم النفوذ فيها، وفي الحالتين، يكون العرب الخاسر الأكبر (بعد أصحاب الشأن طبعاً). ولنتذكّر أنّه عندما سقط العراق، سقط المشرق العربي، وعندما سقطت سورية مع العراق سقط العرب، كلّ العرب.

(كاتب وباحث سوري في الدوحة)

في أصالة «طوفان الأقصى»... مكر اللغة وانتقام الأخلاق

ماهر الملاخ

بقدر ما شكّلت معركة طوفان الأقصى، في السابع من أكتوبر (2023)، صدمة للصديق قبل العدوّ، أسقطت القناع عن وجه التناقض الصارخ بين اللغة والأخلاق المُدّعاة، من جهة، وبين المبررات والمصالح المُمارَسة، من جهة أخرى. وهو ما أثبت، بشكل غير مسبوق، أصالة أيّ فعل منتصر للحرية والعدل والكرامة. وما من فعلٍ اليوم، يمثّل ذلك الانتصار لتلك القيم، أكبرُ من المقاومة الفلسطينية ضدّ الكيان الصهيوني، ومن ورائه كلّ تحالفِ الاستعباد والظلم والاستكبار. ذاك التحالف الذي طالما امتهن اللغة ليعبث بمعانيها، ويقلب الحقائق، كما امتهن الأخلاق ليغطّي عورات جرائمه.

في لحظة ما من لحظات التاريخ، جرت رياح السياسة بما لا تشتهي سفن اللغة، فأصبحت كلمة «تطبيع» من أضداد كلمة «مقاومة»، وأضحت كلمة «مقاومة» مرادفاً لـ«الإرهاب». مع أنّ عكس «المقاومة» في الأصل هو «الاستسلام»، وعكس «التطبيع» هو «الاصطناع»، بما يعني أنّ التطبيع، في حقيقة المعاني، قد يكون، لغوياً، مرادفاً للإرهاب. وهو عين ما أصبحنا نعيشه اليوم، بأشكال مختلفة. ولكن اللوم كلّه يُعزى إلى التفكيكي الفرنسي ميشيل فوكو، الذي أوحى، من دون قصد منه، إلى رجل السياسة بهذه الاستعارة، وذلك سنة 1978، حينما استخدم مصطلح «تطبيع» (Normalisation)، في كتابه الذي نشره سنة 1975: «الانضباط والمعاقبة» (Surveiller et punir)، ليصف «الطرائق التي تعمل بها علاقات السلطة لتوحيد السلوكيات والممارسات عبر المجتمعات، مما يجعل أشكالاً معينة من النظم الاجتماعية، تبدو طبيعيةً ولا مفرّ منها». ذلك ما سعت لتحقيقه اتفاقية كامب ديفيد (1978)، التي توّجت باتفاقية «السلام» في السنة التالية. واحترازاً من أنّ يظلّ مُوقّعه العربي مرجعاً، يتحكّم في تأويل المصطلح، الذي كان أحد روّاده الأساسيين، أزيح أنور السادات من مسرح السياسة والحياة. وتم استبداله بمن سينصاع لتأويل المصطلح، كما يريد صانعوه، فجيء بحسني مبارك، ثم جيء من بعده بمن سيبلغ بالتأويل إلى مستوى التطابق؛ عبد الفتاح السيسي. وهو ما حصل لمن سار على دربه في التطبيع؛

> منذ القدم ظلّت العلاقةَ متوتّرة بين الأخلاق والسياسة، لما تفرضه الأولى من قيود، وما تنزع له الثانية من جموح

> تعاضد مكر اللغة مع انتقام الأخلاق يثبت أصالة المقاومة، التي كشفت هجانة الكيان وهمجيته، بانحراف انزياحه اللغوي، وصفاقة تحدّيه القانوني

ياسر عرفات، بتوقيعه اتفاقية أوسلو، حينما أراد أن يستأثر بتأويلها، سنة 2004، فأزيح هو الآخر. وجيء بمحمود عباس، ليقوم بوظيفة مبارك ذاتها. وقريباً سيأتي من يوازي، فلسطينياً، وظيفة السيسي في تنفيذ المرحلة الثالثة والنهائية من التأويل. وذلك مصير كلّ من يوقّع بالأحرف الأولى على نهاية مبرّر وجوده، ثم يحاول الانقلاب على المعنى اللغوي، الذي سلّم به أول مرّة. وهو نفس ما تسير عليه علاقة الأردن بإسرائيل، ومن يسير الآن على نهجها ضمن الاتفاقيات الإبراهيمية. وعلى جسر «كامب ديفيد» و«أوسلو» و«وادي عربة»، وغيرها، عملت الولايات المتّحدة على تدشين عهد جديد، بمشروع توحيد سلوك وممارسات بقية الأنظمة العربية، لتجعل تنفيذ المشروع الصهيوني في المجتمعات العربية، تبدو طبيعية ولا مفر منها. ومع العودة إلى إشكال انزياح مصطلح «التطبيع» عن معناه الأصلي، فإنّ المُدقّق اللساني، يدرك أنّ ذلك المُصطلح ما انزاح إلا لكي يحقّق ذاته في نهاية المطاف، بشكل أقوى وأشرس، وليصبح مفاده: إنّ «تطبيع المقاومة، لا يكون إلا بالوقوف ضدّ اصطناع السلام». وفي ذلك يكمن مكر اللغة: فكلما حاول رجل السياسة أن يحتال عليها، إلا ارتدّت عليه بأشدّ ما كانت من قبل، انتصاراً لأصالة المعنى، وضدّاً على هجانة الانزياح، وهو ما جسّدته معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر (2023). فقد خرج رجال من تحت الأنقاض ليعيدوا تثبيت التأويل الأصيل للعلاقة الطبيعية مع المغتصب المُحتلّ، على الساحة نفسها (غزّة) التي كان يُراد لها أن تكون عبرةً لمن يقف في وجه المُعجَم الصهيوني، فإذا بها تنتصب شبحاً ينسف دوال ومدلولات الكيان الإسرائيلي، بل ينذر بقرب نهاية المشروع التأويلي الليبرالي، الذي فرضه على العالم كلّه حلفاءُ الأطلسي، عشية انتصارهم في حربهم ضدّ دول المحور، سنة 1945.

لماذا ورّط هؤلاء الحلفاء أنفسهم في منظومة من القوانين، يعلمون مسبقاً أنّها سوف تحرجهم؟... سؤال نجد جوابه بالرجوع إلى تاريخ الفلسفة، فمنذ القِدم ظلّت العلاقة متوتّرة بين الأخلاق والسياسة، لما تفرضه الأولى من قيود، وما تنزع له الثانية من جموح. غير أنّ ذلك التوتّر، كان أشدّ في الفكر الأوروبي، ففي الوقت الذي نجد فيه أفلاطون، في جمهوريته، يشترط أن يحكم الفلاسفة، ونجد ميكيافيلي، في أميره، يشترط في السياسي أن تكون له القدرة على تجاوز الأخلاق. نرى في المقابل، كلاً من الفارابي، في مدينته، وطه عبد الرحمن، في ثغريته، متفقين على أولوية المبادئ على المصلحة، بل إنّهما قد عملا على فكّ الاشتباك بين الطرفيْن، باعتبار أنّ غاية الأخلاق تحقيق المصلحة الشرعية، كاشفين عن قانون اجتماعي، لا يملك حلفاء الأطلسي تجاوزه، وهو أنّ «الأخلاق تمثّل شرعية التأسيس والتدبير»، وهو ما يفسّر وقوع أولئك الحلفاء، باستمرار، في تناقض نكد، بين تثبيت الشرعية وتحقيق المصلحة المخالفة للأخلاق. وتأثّراً بغلبة المدرسة التوفيقية في الفكر الغربي، اليوم، برعاية فلسفة هابرماس، نجد الولايات المتّحدة، مثلاً، «تعاني» الأمرّيْن وهي تستخدم حقّ الرفض لأكثر من 84 مرة خلال 78 سنة ضدّ قوانين أخلاقية، لأجل تحقيق مصالحها اللاأخلاقية. كما تضطر لكي تغزو العراق، طمعاً في بتروله وموقعه الاستراتيجي، إلى أن تتورّط في الكذب على العالم كلّه بتسويق كذبة «أسلحة الدمار الشامل»، وها هي تضطر أيضاً، بشكل مزمن، إلى الدفاع عن تحدّي إسرائيل لكلّ القرارات والمواثيق، التي تتعارض مع ممارستها في احتلال فلسطين. ولذلك، لم يكن بالإمكان تأسيس الحلفاء للنظام العالمي، بعد حربهم ضدّ المحور، إلا بالاعتماد على مُسوّغ أخلاقي، يقودون به أنظمة العالم وشعوبه. ومع أنّ هؤلاء الحلفاء، كانوا هم أنفسهم، من عاث في الأرض استعماراً واغتصاباً للشعوب، أكثر من ثلاثة قرون، إلا أنّهم قد أقرّوا نظاماً يتعارض تماماً مع ممارساتهم السابقة، كما يتعارض، اليوم، مع مواقفهم اللاحقة.

لقد اعتمدت تلك المواثيق الدولية، على ما يُسمى «مبادئ ويلسون الأربعة عشر»، التي ترجع إلى خطاب الرئيس الأميركي وودرو ويلسون، أمام الكونغرس في عام 1918، وكان من ضمن ما شُرعن بناءً عليها، عدّة مواثيق تتعلق بـ«حقّ الشعوب في مقاومة الاحتلال»، لا بأس أنْ نُذكّر بأربعة منها؛ إقرار حقّ الشعوب في تقرير المصير، عبر ميثاق الأمم المتحدة (1945)، وذلك، في مقدمته، وفي المادة الأولى. يعتبر هذا الحقّ أساسياً للعلاقات الدولية، ويقرّ مدلوله بحقّ الشعوب في المقاومة ضدّ الاحتلال، حينما تُحرَم حقّها في تقرير مصيرها. أيضاً، إقرار حقّ الشعوب في تحديد وضعها السياسي وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، في مادته الأولى. وإقرار حقّ الشعوب في مقاومة ومكافحة الاستعمار والاحتلال والهيمنة الأجنبية، وذلك في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودّية والتعاون بين الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (1970). أخيراً، إقرار الحماية للمدنيين والمقاتلين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك النزاعات ذات الطابع التحريري ضدّ الاحتلال الأجنبي، وتأكيد حقّ الشعوب في الكفاح من أجل تقرير المصير، وذلك في البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف (1977). من مجموع تلك النصوص، اكتسبت حركات التحرير الوطني، بعد حرب الحلفاء مع المحور، شرعيتها القانونية، ومن ضمنها المقاومة الفلسطينية، ومن خلفها كلّ أشكال الدعم والإسناد. غير أنّ مسيرة تطبيق تلك القوانين، كانت شاهدة على ذلك التناقض بين النصوص، وسلوك تلك القوى المتحكّمة في النظام العالمي نفسها. فقد أصبح من الواضح للجميع، أنّ المشروع الصهيوني في حدّ ذاته، يقع في عمق التناقض مع تلك القيم، التي أُعلنت عشية تأسيس الأمم المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول 1945. ولا أدلّ على ذلك من مواقف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، وقرارات مفوضية حقوق الإنسان، ومسار محاكمة الكيان الصهيوني في محكمة لاهاي، التي تسير، اليوم، عكس أهواء حلفاء الأطلسي، الذين لا يملكون إلا التورّط في الوقوف ضدّها، وشلّ أجهزتها، والذين يستنفدون رصيدهم «الأخلاقي»، لفسح المجال أمام قوى دولية أخرى، مثل الصين وروسيا وجنوب أفريقيا، وغيرها من البلدان، لتبدو أمام العالم بديلاً أخلاقياً محتملاً من الولايات المتّحدة. إنّه انتقام الأخلاق من السياسة، إذ يكشف عن حقيقة البناء الأخلاقي لذلك النظام العالمي، لأنّه يندرج ضمن احتيال السياسة على الأخلاق، لاكتساب الشرعية المُزيّفة.

ختاماً، إنّ تعاضد مكر اللغة مع انتقام الأخلاق يثبت، اليوم، أصالة المقاومة بأصالة تأويلها، ومشروعية مبادئها. تلكم المقاومة، التي كشفت في «طوفان الأقصى»، أمام كلّ العالم، هجانة هذا الكيان وهمجيته، بانحراف انزياحه اللغوي، وصفاقة تحدّيه القانوني، عبر استمراره في لعب دور الضحية، وممارسته الإبادة الجماعية ضدّ الشعب الفلسطيني. وهكذا، تكون المقاومة قد وضعت النظام العالمي للحلفاء، بعد 78 سنة من تأسيسه، أمام الاختبار الأكبر، لحقيقة وفاء هذا النظام، للمبادئ التي بنى عليها مُبرّره الأخلاقي لريادة العالم، أمام شعوبه أولاً، قبل بقية شعوب العالم. وهو ما يفسّر هذا الطوفان من الاحتجاج في العالم الغربي، الذي لم يشهد مثيلاً له، منذ حرب فيتنام. لقد أصبح أمام نظام الحلفاء، إما التفكّك والتحلل، لفسح المجال أمام نظام عالمي جديد.

(كاتب وإعلامي مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads